

## أخبار

### الاتحاد الأوروبي وقّع أربعة عقود

#### مع بلديات لبنانية

وقّعت رئاسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، السفارة أنجيلينا أيجهورست، عقود دعم مع أربع بلديات، هي: عندقت (عكار) ودير قانون النهر والدوير (الجنوب) وآسيا (البترون)، بقيمة إجمالية تبلغ 310,340 يورو وتغطية سكانية تصل إلى 12 ألف نسمة. واختيرت هذه البلديات إثر عرض لتقديم الاقتراحات أطلقتها بعثة الاتحاد الأوروبي وشمل نشاطات اجتماعية واقتصادية في مجالات البيئة والسياحة البيئية. وفي هذه المناسبة، قالت السفيرة أيجهورست إن «السلطات المحلية، بالنظر إلى قربها من المواطنين، هي الفاعل الحقيقي للتغيير». ويندرج دعم الاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز قدرات السلطات المحلية حتى تتمكن من ممارسة مسؤولياتها، ولا سيما في مجالات الحوكمة والتخطيط أو تقديم الخدمات.

### بلدية بيروت تكرم عصام برغوت

كرّم مجلس بلدية بيروت، عضو المجلس عصام برغوت، في احتفال أقيم في البيال، لمناسبة نيله جائزة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي في العالم العربي، في حضور رئيس مجلس الخدمة المدنية، خالد قباني، ممثلاً رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، رئيس مجلس بلدية بيروت بلال حمد، ممثلاً وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل، إضافة إلى وزراء ونواب سابقين وحشد من الشخصيات والفاعليات السياسية والدينية والاجتماعية والأهلية والبلدية والاختيارية. بعد التشيد الوطني، ألقى حمد كلمة باسم الوزير شربل، أشار فيها إلى أن «المتنوع للشأن الاجتماعي يجد أن المؤسسات التطوعية بالتعاون مع البلديات هي صاحبة فضل كبير في معالجة الكثير من الآفات الاجتماعية، وزميلنا المكرم عصام بشير برغوت نذر نفسه لعمل الخير متطوعاً من دون مقابل، ومن أجل ذلك استحق بامتياز ثقة الناس، وحاز قلوبهم بفعل العطاء ولا شيء سوى العطاء».

### النساء في المجالس البلدية

بمبادرة من مشروع «شاركي» لتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية، اجتمعت أكثر من مئة امرأة من النساء المنتخبات في المجالس البلدية اللبنانية، السبت الفائت في فندق هوليداي إن - فردان.



نُظّم المؤتمر بعنوان: «شاركي، السلطة بيدك»، حيث عُرض فيلم قصير عن المصاعب التي تواجه النساء اللبنانيات في الحياة السياسية. تلت العرض مداخلات كل من قائمقام المت، السيدة مارلين حداد، ورئيسة الهيئة الوطنية لإشراك المرأة في القرار الوطني السيدة حياة أرسلان.

### القائمقام هو الحلقة الأضعف بعدما أتت كل الموافقات من فوق

#### شورى الدولة ملجا الأخير قبل النزول إلى الشارع للاعتراض

المرسوم الاشتراعي، بل إنه سجله في سجلات القائمقامية». طبعاً، يعي الطرفان أن القصة، وإن ارتدت ثياب القانون، تبقى سياسية بالدرجة الأولى. وإلا، فإن القانون يعطي القائمقام «الحق» في الحلول مكان رئيس البلدية، لكنه لا يجبره على ذلك، يقول مرعب. وبالتالي كان يمكنه عدم الحلول مكانه والتزام ما قرره المجلس البلدي مجتمعاً بناءً على الكشف الفني الذي أجرته البلدية. برأيه، ما حصل هو «معركة وليس كل الحرب. القائمقام تعرّض لضغوط وخالف القانون، وروّح مصاري على البلدية من خلال هذا القرار. بالنسبة إلينا، نحن سننازع معركتنا في مجلس شوري الدولة، وقد نكون مضطرين إلى النزول إلى الشارع لمنع إقامة جبالة في المنطقة». مصادر مقربة من القائمقام ترفض هذه الاتهامات. هي لا تدافع عن قرار إنشاء جبالة، لكنها في المقابل تتساءل عن سبب شنّ الهجوم على القائمقام الذي يعدّ الحلقة الأضعف في هذا الملف بعدما رخصت وزارة الصناعة للمعمل، وبعدها وافق المحافظ؛ لأن قرار الحلول لا يُتخذ من دون موافقة محافظ. تقول المصادر: «كل القرارات الأساسية أتت من فوق، والآن يريدون أن يرموا المسؤولية على الحلقة الأضعف، وهم يعرفون أن الموضوع سياسي وليس قضائياً». وبالعودة إلى القرار، تلفت المصادر إلى إمكان الطعن به أمام مجلس شوري الدولة «علماً بأن القائمقام لم يحلّ مكان رئيس البلدية في منح رخصة إنشاء مجبل باطون، بل رخصة بناء وافقت عليها دائرة التنظيم المدني». لا تنسى هذه المصادر أن تحتّم: «ليتهم ينجحون في منع إقامة الجبالة!»

والمادة الأولى، الرابعة، الخامسة والثالثة والعشرين من قانون البناء. ومن أبرز الدفوع التي يتمسك بها المجلس البلدي، التأكيد أنه لم يتقاسم عن القيام بمهامه، وكان دائماً يرد على طلبات القائمقام بأسباب معللة. بشرح لنا متابعون للملف: «يتبيّن من نص المادة 135 أنه لا يمكن أن تمارس سلطة الإحلال مضمون هذه المادة إلا إذا تمنع رئيس البلدية عن القيام بعمل يوجبه القانون القيام به، أما إذا كان هذا العمل محمداً وفقاً لأصول قانونية، وقد قام رئيس البلدية بمراجعة هذه الأصول وبالرفض بقرار قانوني معلل، فإنه لا يمكن بعدها سلطة الوصاية أن تحل محل رئيس البلدية. كذلك إن القرارات التي يتخذها رئيس البلدية هي قرارات نافذة، وتخضع للطعن بها أمام مجلس شوري الدولة، وبالتالي لا يمكن سلطة الحلول في كل مرة يتخذ المجلس البلدي أو رئيسه قرارات داخلية ضمن اختصاصهما، أن تحل محلها وتتخذ قراراً مخالفاً... كذلك خالف القائمقام أحكام المادة 135 المذكورة أيضاً من خلال عدم تسجيل القرار المطعون فيه في سجل القرارات المنصوص عليه في المادة 44 من هذا



وقف تنفيذ لدى مجلس شوري الدولة، الذي ردّه. علماً بأن المحيطين بالبلدية يكشفون عن أكثر من «مخالفة قانونية» في القرار، وبعدها مخالقات للمواد 135 و44 و74 من قانون البلديات، والمادة 107 من أصول المحاسبة في البلديات،

المبيّن فيه الرسوم المتوجبة والتأكيد عليه رقم 1/266 وخلافه تاريخ 2011/9/28.

#### البلدية لم تمنع

المجلس البلدي في ذوق مصعب استغرب هذا القرار، وتقدّم بطلب

## تقرير

# المسح الجيوغرافي يليه مسح اجتماعي لجبيل

### جوانا عازار

عقارات مدينة جبيل باتت معروفة «شبر وشبر»، فهي محدّدة على خريطة بطول أربعة أمتار وعرض متر ونصف متر ترتفع في مبنى البلدية، وتحديداً في مكتب مهندس البلدية زاهر أبي غصن. فقد التقطت بلدية جبيل صورة حديثة من الجو لكل نطاق المدينة، تظهر فيها العقارات جميعها من دون استثناء، كما هي في واقع الحال. مناسبة الصورة هي مشروع نفّذته البلدية، منجزة مساحاً عقاريّاً جيوغرافياً لكل عقارات جبيل، على أن يبدأ قريباً إنجاز برنامج ArcGIS (Geographic Information System) والمسح الاجتماعي للمدينة. التفاصيل تحدّث عنها لـ «الأخبار»، وسام زعرور، وهو عضو المجلس البلدي في جبيل، والمكلف منه متابعة المشروع المؤلّف من مرحلتين. المرحلة الأولى أنجزتها شركة Maps، التي أنهت مساحاً جيوغرافياً شاملاً لعقارات مدينة جبيل، بحيث أصبحت جبيل بكل عقاراتها على «الخريطة».

أمّا المرحلة الثانية، فهي تقضي بإنجاز برنامج Arc GIS، وهو برنامج يدخل إلى الكمبيوتر العقارات التي مسحتها المرحلة الأولى من المشروع. ويتيح البرنامج إظهار المعلومات الخاصة بكل عقار بمجرد كتابة رقمه أو الضغط على صورته بواسطة فارة الكمبيوتر. ويمكن من خلال الخريطة معرفة كل المعلومات المتعلقة بالعقار. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت البلدية شق طريق معين، يمكنها من خلال الخريطة تحديد العقارات التي تمرّ فيها هذه الطريق، وتحديد هوية مالكيها، وبالتالي تسهل عملية التواصل معهم، كما يمكنها أن تطلب من مالكي العقارات التصريح لدفع القيم التأجيرية المستحقة عليهم. وتكشف الخريطة أيضاً الأملاك العامة، مظهره التعديلات عليها في حال حصولها، ما يسهل اتّباع إجراءات تنفيذية من قبلها لإزالتها. ويضيف زعرور إن رئيس البلدية زياد الحواط ارتأى الاستفادة من القواعد البيانية لخدمة المجتمع الجبيلي، من خلال تطعيم المسح

العقاريّ الجيوغرافي بمسح اجتماعي هو حالياً قيد الإنجاز. كيف ذلك؟ يشرح زعرور أن المعلومات تشمل أسماء مالكي العقار، إضافة إلى تاريخ ولادتهم، عدد السيارات التي تملكها عائلة مالك العقار، تحديد أي إعاقات أو أمراض مزمنة في حال وجودها عند أي فرد من أفراد العائلة. الهدف من ذلك، أولاً، الاستفادة من المعلومات من أجل تقديم المساعدات والأدوية إلى المرضى من خلال المستوصف الخاص بالبلدية، إضافة إلى تزويد الصليب الأحمر في جبيل بهذه المعلومات لتسهيل مهماته. ثانياً، استعمال المعلومات في مشروع تنظيم المدينة، بحيث تخصص أروقة مرور لذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تنظيم مواقف السيارات في الأبنية السكنية ومواقف المدارس وغيرها، وتحديد كيفية وصول الباصات إلى المدارس والطرق التي على سائقها سلوكها من دون التسبب بزعمة سير. وكل ذلك سيجري عبر خطة بلدية تحدد وفق المعلومات التي يؤمّنها

المسح في ما يخص عدد الطلاب في المدارس، وعدد الذين يستقلون الباصات المدرسية. وتبقى النقطة الأهم، حسب زعرور، ترقيم كل الشوارع في المدينة، الذي يجري في المرحلة النهائية من المشروع، التي من المرجح أن تنتهي بعد نحو ستة أشهر. سيكون بفضل هذه الخطوة لكل العقارات «الجبيلية» الشاغرة منها وغير الشاغرة أرقام، الخطوة تطبق للمرّة الأولى، ومن شأنها بطبيعة الحال أن تسهل على الجبيليين تحديد أماكن سكنهم بطريقة علمية واضحة. المعلومات ستبقى خاضعة للبلدية، فيما تعلن عبر الموقع الإلكتروني البلديّ الخاص نبذة عن المشروع ليطلع عليه المواطنون، علماً أن المسح الاجتماعي يتطلب إنفاً خاصاً من وزارة الداخلية والبلديات، قبل أن تبدأ الشركة الخاصة التي ستلزم المشروع بالتنفيذ. وفي الخلاصة، يمكن اعتبار المشروع، كما يؤكّد زعرور، «الخطوات الأولى لوضع نظام GPS الخاص بجبيل في الأمد القريب».